المدى
رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
جريدة سياسية يومية
8 صفحات (النسخة الالكترونية)

إقـــــرأ في المدى

2 انخفاض التسلّل من سوريا إلى أدنى مستوياته منذ ٢٠٠٣
3 علاوي: لن ازور ايران الا بتبدل سياستها
4 كركوك متخوفة من الجماعات المسلحة بعد ٢٠١١
8 نتائج إيجابية في دوري النخبة

الحكومة تُقرُّ موازنة ٢٠١٢ بـ ١٠٠ مليار

□ بغداد / المدى

صوت مجلس الوزراء أمس الاثنين وحسب مستشار في الحكومة في اجتماعه الطارئ أمس على موازنة عام ٢٠١٢. وقال المستشار الاقتصادي للحكومة سلام القريشي لوكالة كردستان للأنباء إن "الحكومة العراقية أقرت في اجتماعها الطارئ اليوم موازنة عام ٢٠١٢ بمقدار ١٠٠ مليار دولار وبعجز يصل إلى ١٣,٥ مليار دولار".

وأضاف أن "موازنة عام ٢٠١٢ ركزت على قطاع الطاقة والنفط في المرحلة الأولى ومن ثم قطاع الأمن ومن بعدها قطاع التربية والتعليم والصحة".

وأشار القريشي إلى أن "الحكومة العراقية اعتمدت سعر النفط الأساس ٨٥ دولارا وتتوقع من خلال الفروقات في أسعار النفط أن تغطي أكثر من ١٠ مليارات دولار من العجز". من جانبها أعلنت وزيرة الدولة لشؤون المرأة ابتهال الزيدي عن استحصال وزارة الدولة لشؤون المرأة موافقة مجلس الوزراء على تخصيص نسبة للنساء ضمن الدرجات الوظيفية التي ستطلق عام ٢٠١٢. وقالت الزيدي في بيان تلقت (المدى) نسخة منه: استحصلنا موافقة مجلس الوزراء على تخصيص ٥٠٪ من الدرجات الوظيفية المخصصة لوزارتي الصحة والتربية للنساء عام ٢٠١٢، و٣٠٪ من الوزارات الأخرى والجهات غير المرتبطة بوزارة، تبعا للاختصاصات المطلوبة.

العدد (2324) السنة التاسعة - الثلاثاء (6) كانون الاول 2011
http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com

انفجاران يستهدفان مجالسَ عزاءٍ ببابلَ ويوقعانِ عشراتِ الضحايا

لجنة الأمن: ننتظر تضييف القائد العام لمعرفة جهوزية قواتنا.. والخروقات باتت مسألة طبيعية

□ بغداد / إياس حسام الساموك

هز انفجاران أمس محافظة بابل استهدفا الزوار وأوقعا عشرات الضحايا بين قتيل وجريح.

وقال النائب عن الائتلاف الوطني علي شبر الذي كان قريبا من مكان الحادث "أن انفجاريين وقعا في بابل أمس استهدفا المواكب الحسينية وأوقعا العشرات من الضحايا بين قتيل وجريح".

وتابع شبر في تصريح لـ(المدى)، أمس "أن الانفجار الأول حدث بسيارة مفخخة متروكة في سوق شعبية وسط ناحية النيل فيما استهدف الانفجار الثاني بعد وقت قليل مواكبا حسينية في مركز المحافظة بحي الأكرمين وأوقع الكثير من الضحايا"، موضحا أن سيارات الإسعاف هرعت إلى مكان الحادث لنقل الجرحى إلى المستشفيات لتلقي العلاج وفرضت القوات الأمنية طوقا حول المكان تحسبا لأي عمليات أخرى".

وكان مكتب القائد العام للقوات المسلحة، نوري المالكي، قد أعلن قبل يومين عن منع دخول العجلات التي ترافق المسؤولين إلى منطقة الكاظمية ببغداد ومحافظة كربلاء، فيما أكد عدم فرض حظر التجوال قبل أو أثناء مراسيم زيارة عاشوراء. ونقلت قناة العراقية الفضائية، شبه الرسمية، خبرا مفاده أن "مكتب القائد العام للقوات المسلحة قرر، منع دخول العجلات التي ترافق المسؤولين إلى منطقة الكاظمية ببغداد ومحافظة كربلاء، باستثناء عجلة واحدة مع كل مسؤول".

وأكد المكتب "عدم فرض حظر للتجوال في المدن العراقية قبل أو خلال مراسيم زيارة عاشوراء". وعقدت خلية الأزمة العامة أمس اجتماعا لمناقشة الوضع الأمني والخطة الخاصة بتأمين الحماية للمواطنين خلال أيام شهر محرم.

من جانبها اعتبرت لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب أن تكرار الخروقات الأمنية يعود إلى الافتقار للعقلية الأمنية داعية إلى استحداث خطط جديدة في مواجهة المخاطر المحتملة في المرحلة اللاحقة.

عضو اللجنة سردار عبد الله قال في تصريح لـ(المدى) أمس عقب الخروقات في بابل "نحتاج إلى تغيير العقيدة الأمنية والخطط لان الكثير منها لم يجد نفعا في المرحلة الماضية وبالتالي أصبح الخرق الأمني سمة طبيعية ضمن المشهد العراقي"، واعترض عبدالله على مطالبات بعض السياسيين باستبدال القادة الأمنيين في بابل بعد تكرار استهدافها وقال "إن الحل ليس بالتغيير إلا في حالة ثبوت التقصير".

وعن الإجراءات التي ستتخذها لجنته حيال استمرار الخروقات الأمنية قال عبد الله "ننتظر تضييف رئيس الوزراء نوري المالكي في مجلس النواب باعتباره القائد العام للقوات المسلحة والذي سيشرح لنا الخطط الأمنية وأسباب حدوث بعض الخروقات وبعدها سنتخذ القرار المناسب بهذا الصدد".

وأعلن مقرر مجلس النواب محمد الخالدي، السبت الماضي ، أن البرلمان سيضيّف رئيس الوزراء نوري المالكي لمناقشته بشأن جاهزية القوات الأمنية لتسلم الملف الأمني بعد الانسحاب الأميركي بعد عودته من واشنطن، فيما توقع أن تكون جلسة التضييف مغلقة.

وقال محمد الخالدي في تصريحات صحفية إن "رئاسة مجلس النواب ستحدد خلال جلسة البرلمان التي ستعقد في الـ١١ من كانون الأول الحالي، موعد استضافة رئيس الوزراء نوري المالكي"، مؤكدا أن "جلسة الاستضافة ستكون بعد انتهاء جلسات استجواب أمين بغداد صابر العيساوي وعودة المالكي من واشنطن".

وأضاف الخالدي أن "الكتل السياسية مصرة على استضافة المالكي للاطلاع على جاهزية القوات الأمنية العراقية لتسلم الملف الأمني بعد الانسحاب الأميركي من البلاد"، متوقعا أن "تكون جلسة الاستضافة مغلقة".

من آثار احدى العمليات الارهابية... أ.ف.ب

دولة القانون: ٢٠٠ حارس يحمون السفارةَ الأميركية

□ بغداد / المدى

أفاد النائب عن ائتلاف دولة القانون حيدر العبادي أنه "سيتم الاتفاق بين الحكومة العراقية وحكومة الولايات المتحدة الأميركية على وجود ٢٠٠ حارس لحراسة السفارة الأميركية في العراق".

وقال العبادي: هناك سياق عالمي فيما يتعلق بالسفارات العربية والأجنبية باستخدام حراس شخصيين لحماية السفارة لا يتجاوز عددهم المئتي حارس وهذا هو المعروف في الكثير من الدول".

وأضاف إن" هناك بعض السفارات تستخدم قوات المارينز لحمايتها وهناك دول أخرى تستخدم الشركات الأمنية لحمايتها، ولا نعلم حتى الان ما إذا كانت السفارة الأميركية ستستخدم قوات المارينز لحمايتها أم الشركات الأمنية ".

يذكر أن القوات الأميركية ستنسحب من العراق نهاية الشهر الحالي حسب الاتفاقية الموقعة بين البلدين عام ٢٠٠٨،

وفي سياق ثان نقل ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي،أمس الاثنين، رفض العراق أن يكون ساحة لتصفية الخلافات، أو أن تكون أراضيه منطلقا لأي عدوان باتجاه إيران أو القوات الأميركية المتواجدة فيه حتى نهاية العام الحالي، لافتا إلى الوقوف على الحياد بشأن العلاقة بين واشنطن وطهران.

وقال النائب عن الائتلاف حسين الأسدي إن "الدستور العراقي أشار بوضوح إلى عدم إمكانية أن يكون العراق مقرا للعدوان على أية دولة من دول الجوار أو العالم"، مبينا أن "العراق يرفض أن يكون منطلقا للعدوان على أي دولة سواء كانت إيران أم غيرها".

وأضاف الأسدي أن "العراق كدولة مستقلة لا يسمح بالتدخل في شؤونه الداخلية، كما أنه لا يتدخل بالشؤون الداخلية للدول الأخرى"، مشيرا إلى أن "العراق يرفض أن يكون منطلقا للعدوان ضد القوات الأميركية المتواجدة على أراضيه حتى نهاية هذا العام، أو ضد السفارات الموجودة فيه، أو الرعايا القادمين إلى العراق".

وأوضح النائب عن ائتلاف دولة القانون أن "أي عدوان على مواطن جاء للعراق بشكل رسمي من إيران أو غيرها، يعد عدوانا على الدولة العراقية وتدخلا في شأنها الداخلي"، مؤكدا أن "العراق كان ومازال يقف في الحياد بالنسبة لما يخص العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران، كما يرفض أن يكون طرفا في هذا النزاع أو ساحة لتصفية تلك الخلافات".

وأعلن الجيش الإيراني، أمس الأول، أن قواته أسقطت طائرة أمريكية من دون طيار من نوع (ار كيو-١٧٠)، شرق البلاد، وتوعدت إيران بالرد على خرق الولايات المتحدة الأميركية لمجالها الجوي، مؤكدة أن ردها سيتجاوز الحدود، بعد ساعات على إعلان الجيش الإيراني إسقاط طائرة أميركية من دون طيار شرق البلاد.

المالكي يُبعد ضابطاً رفيعاً عن منصبه لارتباطه بأمل الرافدين

□ بغداد / المدى

أعلن مجلس محافظة كربلاء، أمس، أن القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي اصدر أمرا بإقالة مدير استخبارات وكالة التحقيقات والمعلومات الوطنية اللواء رائد شاكر جودت لعلاقته بكتلة أمل الرافدين التي أعلنت أمس انشقاقها من ائتلاف دولة القانون، فيما أبدى نيته للاستعانة بجودت في إدارة الملف الأمني في المحافظة.

وقال رئيس مجلس محافظة كربلاء محمد الموسوي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "القائد العام للقوات المسلحة رئيس الوزراء نوري المالكي أصدر أمرا بإقالة مدير استخبارات وكالة المعلومات والتحقيقات الوطنية اللواء رائد شاكر جودت لعلاقته بكتلة أمل الرافدين التي أعلنت، أمس الاثنين ، انشقاقها عن ائتلاف دولة القانون". وكانت كتلة أمل الرافدين في محافظة كربلاء قد أعلنت،أول من أمس ،(٤ كانون الأول الحالي) انسحابها من ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي اعتراضا على سياسة الحكومة المركزية تجاه المحافظات.

وأضاف الموسوي أن "مجلس المحافظة لديه نية للاستعانة برائد شاكر جودت لإدارة الملف الأمني في المحافظة في حال إصرار المالكي على إقالته". وكان اللواء رائد شاكر جودت قد شغل منصب قائد عمليات كربلاء، إضافة إلى منصبه مديرا للشرطة، أثناء أحداث الزيارة الشعبانية التي جرت في آب من العام ٢٠٠٧، حتى تشرين الأول من العام ٢٠٠٨، ليتسلم بعدها منصب مدير شرطة محافظة واسط حتى أيلول من العام ٢٠٠٩، لينقل إلى مقر وزارة الداخلية في العاصمة بغداد.

ويعتبر انسحاب كتلة أمل الرافدين من ائتلاف دولة القانون هو الثاني بعد انسحاب كتلة مستقلون في محافظة واسط التي يتزعمها نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني من الائتلاف في الـ١٩ من آيار الماضي، بسبب عدم فاعلية الائتلاف وهيمنة المصالح الخاصة والأهواء الشخصية بين أعضائه، متهما دولة القانون بالعمل بالمحاصصة الضيقة.

الرياض وطهران تتأهبان لحرب النفوذ على العراق بعد ٢٠١١

□ بغداد / المدى

رجحت مجلة نيوزويك الأميركية تجدد أعمال العنف في العراق، مع اقتراب إتمام الانسحاب الأميركي من البلاد بنهاية العام الجاري، مشيرة إلى أن السعودية وإيران سيكون لهما دور في هذه المواجهة.

وجدد الرئيس الأميركي باراك أوباما التزام بلاده بالانسحاب من العراق نهاية العام الحالي وفقا للاتفاقية الموقعة بين بغداد وواشنطن، مشيرا إلى أن عملية الانسحاب تشير وفق المخطط المدروس والمعد مسبقا، وأكد أوباما منتصف الشهر الماضي "استعداد الولايات المتحدة لإنجاز عملية سحب قواتها من العراق مع نهاية العام الحالي". مشيرا إلى أن الولايات المتحدة ستنهي الحرب في العراق مع نهاية هذا العام.

والكثير من العسكريين سيرون أفراد عائلاتهم مع حلول أعياد ميلاد المسيح ورأس السنة"،

وقال أوباما "سيعود أكثر من مليون عسكري أميركي إلى الحياة المدنية خلال السنوات الخمس المقبلة".

وقالت المجلة في تقرير حول هذا الشأن في عددها الأخير، إنه قبل أقل من شهر على ترك الأميركيين للبلاد، تظهر مؤشرات مفزعة على عودة العنف الذي كان قبل خمس سنوات تقريبا، لكن هذه المرة لن يكون هناك وجود أميركي يخففه على حد قول المجلة.

فمع استعداد القوات المتبقية التي تقدر بـ ٢٠ ألف جندي لمغادرة العراق قبل الأول من كانون الثاني المقبل، فإن الولايات المتحدة، برغم الحرب التي كلفتها ما يقرب من تريليون دولار وحصدت أرواح ٤٥٠٠ أميركي وما يزيد عن ١٠٠ ألف عراقي، ستترك البلاد وهي ما تزال على حافة الفوضى.

وتشير نيوزويك إلى أن القادة العراقيين يبدو وكأنهم يصبون الوقود على النيران بدلا من أن يعملوا على الحد من التوترات. ففي الأسابيع الماضية، اعتقلت حكومة نوري المالكي ما يزيد على ٦٠٠ من البعثيين السابقين المشتبه في تخطيطهم لهجمات ضد الحكومة المركزية. وهناك أطراف في العراق تشكو هيمنة أطراف أخرى على الحكومة والقرار السياسي، تبدو هذه الحملة أشبه بمطاردة للسحرة، فيقول صالح المطلك، ونائب رئيس الحكومة إنه يخشى من وقوع صدام عنيف للغاية.

وتوقعت الصحيفة أن يكون الأمر أكثر فوضوية مع احتمال أن تؤدى نيران التوتر إلى جر دول ذات ثقل إقليمي كإيران والسعودية، اللتين تخوضان بالفعل معركة شرسة على النفوذ والقوة في الشرق الأوسط. وهناك بالفعل مؤشرات مزعجة على أن البلدين يستعدان لمواجهة داخل العراق بمجرد إتمام الانسحاب الأميركي.

ولم يكن من المفترض أن تسير الأمور هكذا، ففي الصيف الماضي كانت هناك محادثات مطولة وشاقة مع المسؤولين العراقيين بشأن كيفية استمرار بعض القوات في الأنبار. فلم تكن واشنطن ولا بغداد تحبذان فكرة انسحاب عسكري تام. لكن بمرور الوقت، لم يتمكن الأميركيون من إقناع العراقيين بالموافقة على حصانة قانونية للقوات التي تبقى، وهو الأمر الذي يراه البيت الأبيض ضروريا.